المـــرصد الجـــهوي لليـقظة الاســتراتيجية والذكاء التـــرابي لطنجة – تطوان – الحسيمة
ⵍⵎⵔⵚⴰⴷ ⵏⵜⵜⴰⵡⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵟⴰⵏⵊⴰ – ⵜⴰⵟⵡⴰⵏ – ⵍⵃⵙⵉⵎⴰ
Observatoire Régional de Veille Stratégique et d'Intelligence Territoriale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵟⴰⵏⵊⴰ – ⵜⴰⵟⵡⴰⵏ – ⵍⵃⵙⵉⵎⴰ
RÉGION TANGER-TÉTOUAN-AL HOCEIMA
المملكة المغربية ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ROYAUME DU MAROC

شريك موثوق أمام اختبار الثقة الأوروبية

رهانات التموقع الصناعي للجهة لدى الاتحاد الأوروبي في ظل تصاعد الحضور الصيني في قطاع التنقل الكهربائي

الإشارة الاستراتيجية

في امتداد لنقطة اليقظة رقم 42 المتعلقة بتشديد الاتحاد الأوروبي لمتطلبات المحتوى المحلي، يبرز مؤشر جديد يستدعي الانتباه، يتمثل في تصاعد الاستثمارات الصينية في منظومة التنقل الكهربائي بالجهة. إذ يُرتقب أن تحتضن مدينة طنجة تيك ما يقارب اثنتي عشرة شركة صينية، من بينها شركة **BTR New Material Group**، و**Sentury Tire**، و**APG**، بما يعزز الارتقاء بالمنظومة الصناعية نحو مجالات مواد البطاريات، والإطارات، والتجهيزات الذكية لصناعة السيارات.وتسهم هذه الدينامية في تعزيز القدرات الصناعية الجهوية، غير أنها تتزامن مع توجه الاتحاد الأوروبي، من خلال قانون التسريع الصناعي (**Industrial Accelerator Act**)، نحو تقليص اعتماده على الصين في سلاسل قيمة التنقل الكهربائي. وفي هذا السياق، يستفيد المغرب من معاملة مكافئة في إطار اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2000، كما يعكس التحفظ الذي أبداه المغرب إزاء المقترح الصيني المتعلق بإبرام اتفاق للتبادل الحر في يونيو 2026 حرصه على عدم الظهور كمنصة لإعادة توجيه فائض القدرات الإنتاجية الصينية نحو الأسواق الأوروبية. ويتمثل الرهان في تقييم ما إذا كانت هذه الدينامية قد تعزز لدى بعض الفاعلين الأوروبيين تصوراً يعتبر المغرب منصة لتجاوز قواعد المنشأ، مما قد يؤثر على صورته كشريك صناعي موثوق.

أبرز المعطيات

الارتقاء نحو الحلقة الاستراتيجيةفي صناعة البطاريات: تستثمر شركة BTR ما مجموعه 6 مليارات درهم بمدينة طنجة تيك لإنجاز وحدتين لإنتاج مواد البطاريات، مع إحداث أكثر من 1.150 منصب شغل مباشر، وطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ 50 ألف طن سنوياً بالنسبة للوحدة الأولى.

الحضور الصيني أصبح عنصرا مهيكلا للمنظومة الصناعية: تحتضن طنجة تيك حالياً، أو تستعد لاستقبال، ما يقارب اثنتي عشرة شركة صينية، من بينها Sentury Tire باستثمار قدره 490 مليون دولار وطاقة إنتاجية تبلغ 12 مليون إطار سنوياً، و APGباستثمار يناهز 70 مليون دولار، حيث تؤسس أول مصنع لها خارج الصين، معتمدة على دمج الموارد المحلية بالتكنولوجيا الصينية.

اندماج ضمن منظومة صناعية متكاملة: تعزز هذه المشاريع منظومة صناعة السيارات التي تتمحور حول رونو، وطنجة المتوسط، ومنطقتي طنجة أوتوموتيف سيتي وطنجة فري زون، والتي تضم أكثر من 150 مورداً ومصنعاً لمكونات السيارات، وتوفر ما يزيد عن 40 ألف منصب شغل مباشر.

هيمنة صينية على سلاسل القيمة الخاصة بالتنقل الكهربائي: استحوذت الصين سنة 2025 على أكثر من 80% من الإنتاج العالمي لخلايا البطاريات، وحوالي 85% من مواد الكاثود، وأكثر من 90% من مواد الأنود، كما تؤمن ما يقارب 70% من عمليات تكرير المعادن الحرجة. ويشكل هذا الاختلال أحد العوامل الرئيسية التي تفسر تشدد الموقف الأوروبي تجاه سلاسل القيمة المرتبطة بالتنقل الكهربائي.

اعتماد هيكلي على السوق الأوروبية: يظل قطاع السيارات أول قطاع مصدر بالمغرب، بصادرات بلغت 154,4 مليار درهم سنة 2025، أي ما يقارب 33% من إجمالي الصادرات الوطنية، يوجه نحو 80% منها إلى الاتحاد الأوروبي. ويزيد هذا التركيز من حساسية القطاع تجاه أي تغير في التصور الأوروبي لمستوى الإدماج والقيمة المضافة المحققة بالمغرب.

تحليل استراتيجي: التأثيرات المرتقبة

أ) ارتقاء نوعي لمنظومة صناعة السيارات بالجهة: من شأن هذه الاستثمارات أن تساهم في انتقال المنظومة الصناعية الجهوية نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، شريطة تحقيق إدماج محلي فعلي، وضمان نقل حقيقي للتكنولوجيا، وتعزيز اندماج المقاولات المغربية ضمن سلاسل التوريد.

ب) مخاطر محتملة على مكانة المغرب كشريك صناعي موثوق: يدفع التركيز الصيني في مجالات البطاريات والمواد الأولية الحرجة بعض الأوساط الأوروبية إلى اعتبار هذه الاستثمارات امتداداً خارجياً لسلاسل قيمة تظل خاضعة للتحكم الصيني. غير أن جنسية المستثمر، في حد ذاتها، لا تكفي لإثبات وجود التفاف على قواعد المنشأ؛ إذ يظل المعيار الحاسم هو منشأ المكونات، ومدى تحقق التحويل الجوهري داخل المغرب، وقابلية تتبع مختلف مراحل الإنتاج.

ج) مخاطر تشديد تدريجي للإطار التنظيمي المطبق على الإنتاج الجهوي: قد لا يترتب عن أي تطور غير مواتٍ إغلاق السوق الأوروبية، بقدر ما قد يؤدي إلى تآكل تدريجي للميزة التنافسية للجهة، من خلال تشديد مراقبة قواعد المنشأ وفق القواعد الجمركية غير التفضيلية للاتحاد الأوروبي، وفرض متطلبات أكثر صرامة فيما يتعلق بقابلية التتبع، أو استبعاد بعض المركبات من الولوج إلى الصفقات العمومية وآليات الدعم الأوروبية، التي سيدخل العمل بمتطلبات المحتوى الخاصة بها ابتداءً من سنة 2029. وعليه، فإن الخسارة المحتملة ستتمثل أساساً في تقييد الاستفادة من آليات الدعم، وليس في فقدان حق الولوج إلى السوق الأوروبية أو التصدير إليها.

قراءة استراتيجية – نقاط اليقظة

- **وضعية المغرب ضمن منظومة «صنع في الاتحاد الأوروبي» :** يظل نظام المعاملة المكافئة المرتبط باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عاملاً إيجابياً بالنسبة للمغرب، غير أنه لا يُعد مكسباً نهائياً في المرحلة الراهنة. إذ يتيح المقترح الأوروبي إمكانية استبعاد بلد شريك، كلياً أو جزئياً، من الاستفادة من هذه المعاملة إذا اعتُبر أن اندماجه قد يؤدي إلى زيادة تبعية الاتحاد الأوروبي أو يهدد أمن تزويده.
- **التمييز بين التموقع الصناعي والتبعية للواردات:** ستظل القيمة الحقيقية لهذه المشاريع رهينة بمستوى الإدماج المحلي، وحجم المشتريات من الموردين المغاربة، وطبيعة عمليات التحويل الصناعي المنجزة بطنجة، إضافة إلى قدرتها على إحداث فرص شغل مؤهلة وأنشطة في مجال البحث والتطوير.
- **كيفية تقييم المحتوى الجهوي من طرف الفاعلين الأوروبيين ومخاطر السمعة:** ستعتمد قرارات المصنعين الأوروبيين على مستوى المحتوى المغربي وقابلية تتبع مكونات الإنتاج، مما يجعل من الضروري إبراز حجم الإنتاج الفعلي المنجز بالمغرب، وفرص الشغل المحلية، ومستوى إدماج الموردين المغاربة ضمن سلاسل القيمة.
- **الضغط على التشغيل الجهوي ومخاطر ارتفاع معدل دوران اليد العاملة:** يؤدي التوسع السريع للمنظومة الصناعية، مدفوعاً بإحداث وحدات جديدة في قطاعات استراتيجية، إلى زيادة الضغط على اليد العاملة المؤهلة التي تعرف طلباً مرتفعاً أصلاً. وقد تفضي هذه الدينامية إلى ارتفاع معدل دوران العاملين، وازدياد الضغوط على الأجور، بما قد يؤثر في استقرار الإنتاج ومسار تطوير الكفاءات المحلية. ومن ثم، يصبح تتبع مدى ملاءمة العرض الجهوي للتكوين مع احتياجات المستثمرين مؤشراً أساسياً لقياس استدامة هذا النمو.

التوصيات الاستراتيجية

إلى جانب مسألة الاستثمارات الصينية، تطرح نقطة اليقظة هذه رهانات مرتبطة بتموقع الجهة ضمن إعادة تشكيل سلاسل القيمة الأورو-متوسطية. كما تتيح الفترة الانتقالية التي تسبق دخول متطلبات المحتوى حيز التنفيذ سنة 2029، إلى جانب المسار التشريعي الأوروبي الذي لا يزال مفتوحاً، هامشاً للتحرك من أجل ترسيخ مكانة الجهة كشريك صناعي موثوق. وفي هذا الإطار، يمكن النظر في عدد من التوجهات الاستراتيجية:

1. بلورة مرافعة تعزز صورة الجهة كشريك صناعي موثوق: من خلال توثيق مساهمة الجهة في سلاسل القيمة الأوروبية، اعتماداً على القيمة المضافة المحلية، ومناصب الشغل المحدثة، ومدى الامتثال للمعايير الأوروبية، وقابلية التتبع الجمركي للمكونات، واستمرارية الخدمات اللوجستيكية التي يوفرها ميناء طنجة المتوسط، بما يبرز الجهة كمجال للإنتاج والتحويل الصناعي المندمج في الفضاء الأورو-متوسطي، وليس مجرد منصة للتجميع المحدود.
2. تشجيع التزامات أقوى بالإدماج المحلي لدى المستثمرين: عبر ربط مواكبة المشاريع المستقبلية، بتنسيق مع السلطات الوطنية، بالتزامات قابلة للقياس تتعلق باللجوء إلى الموردين المغاربة، وتكوين اليد العاملة، ونقل التكنولوجيا، وإحداث أنشطة للبحث والتطوير، وضمان قابلية تتبع المدخلات، بما يجعل هذه الاستثمارات رافعة لتعزيز الاستقلالية الإنتاجية، بدل أن تتحول إلى امتداد للتبعيات القائمة.
3. الحفاظ على التنوع الجغرافي للمنظومة الصناعية: من خلال مواصلة استقطاب مستثمرين أوروبيين، ويابانيين، وكوريين، وأمريكيين شماليين، بالتوازي مع الاستثمارات الحالية، في مجالات مكونات البطاريات، والإلكترونيات القدرة، وأنظمة تدبير البطاريات، وإعادة التدوير، بما يحد من مخاطر أن يؤثر التركيز المفرط لرؤوس الأموال والتكنولوجيات من مصدر واحد على صورة المنظومة الصناعية أو على قدرتها على الصمود.

المصادر :

Afrik.com،«صنع في الاتحاد الأوروبي» :لماذا يثير التفضيل الأوروبي الجديد لصناعة السيارات مخاوف بلدان المغرب الكبير
فايننشال تايمز، الاتحاد الأوروبي يبدي مخاوفه إزاء بناء الصين قاعدة صناعية في المغرب.
المفوضية الأوروبية، المفوضية الأوروبية تقترح تدابير جديدة لتعزيز الصناعة الأوروبية وخلق فرص الشغل.
وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، توقيع اتفاقية استثمار مع شركة BTRبقيمة 3 مليارات درهم: سابقة تاريخية لصناعة السيارات المغربية.
الوكالة الدولية للطاقة، التوقعات العالمية للمركبات الكهربائية 2026: التصنيع والتجارة.
طنجة المتوسط للمناطق الصناعية، طنجة أوتوموتيف سيتي: عرض المنظومة الصناعية لصناعة السيارات بالمنصة الصناعية طنجة المتوسط.
Le360 Afrique، صناعة السيارات: المغرب يؤمن 52,30% من الصادرات الإفريقية للقطاع.